الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـــتقى الوطـــني الأول حـــــــول:
الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018

تعولم الفساد و اثاره على اقتصاديات الدول –دراسة تحليلية-

د شابي حليمة
جامعة عنابة ، الجزائر
E-mail: hadia_lmd@yahoo.fr

أ د جاوحدو رضا
جامعة عنابة ، الجزائر
E-mail :r.djaouahdou@gmail.com

ملخص:

تحاول الدراسة أن تسلط الضوء على ظاهرة الفساد المالي والإداري ومدى خطورتها في السنوات الأخيرة وتوسعها بفعل العولمة حيث باتت تهدد الاقتصاديات الوطنية للدول بدون استثناء "متقدمة أو نامية"، وتداخلت فيها عوامل مختلفة يصعب تمييزها بين مجتمع وآخر، ولكن يتفق الجميع بأنها داء خطير، وجب مكافحته عالميا وداخل كل دولة على حدًا.

الكلمات المفتاحية:

العولمة، الفساد المالي والإداري، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، تعولم الفساد.

RESUME:

L'étude tente de mettre en évidence le phénomène de la corruption financière et administrative et son impact négatif ces dernières années et son expansion due à la mondialisation en menaçant les économies nationales des pays sans exception. Dans lequel différents facteurs sont difficiles à distinguer d'une économie à une autre, mais tous conviennent qu'il s'agit d'une maladie grave qui doit être combattue globalement et dans chaque Etat.

Mots clés : Mondialisation, Corruption financière et administrative, Croissance économique, Développement économique.

تمهيد:

كان لانتشار ظاهرة العولمة آثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث أدت إلى صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية على النحو الذي فرض كثيرًا من التحديات، لا سيما أمام الأنشطة المالية والإدارية خاصة. والتي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي كانت تحول دون تحرير الخدمات المالية وتوسعها.

كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تغيير ملامح الخريطة الدولية. حيث ساهم في تقديم مختلف الخدمات المتطورة وهذا أحدث تغيرًا جذريا في أنماط العمل على النحو الذي قد يخلق ثغرات يتغلغل من خلالها جذور الفساد لهذا تنطلق الدراسة من فرضية مفادها وجود علاقة طردية بين العولمة وممارسات الفساد السياسي والاقتصادي.

ومنه يأتي التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة في:

فيما تتمثل أهم معالم الفساد الدولي؟ و كيف تؤثر على اقتصاديات مختلف الدول في ظل العولمة؟

و عليه قسمت الورقة البحثية الى أربعة محاور كالتالي:

أولا: الفساد كظاهرة مخترقة لكل الحضارات.

ثانيا: معالم لأوجه الفساد الدولي.

ثالثا: الاثار الاقتصادية لظاهرة الفساد.

رابعا: واقع الفساد المالي و الاداري.

أولا: الفساد ظاهرة مخترقة لكل الحضارات.

إن النظرة المتأملة في تنامي ظاهرة الفساد قطريا تبرز حقائق أساسية. من أهمها حقيقة أن الطابع المميز للدولة في مراحل نشأتها الأولى قد كان مبنيًا على وظائف محدودة نسبيًا، من أبرزها: كفالة الأمن الداخلي، والدفاع، وصون نظام معين للعلاقة بين طبقات المجتمع، وحماية المصالح المشتركة. وظل هذا المنظور المحدود لوظائف الدولة يتطور تدريجيا من حقبة لأخرى، تماثلاً مع تطور المجتمعات وما يتصل به من احتياجات ورغبات، الأمر الذي قاد عالمنا المعاصر إلى تدخل الدولة في العديد من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سلفًا متروكة للمبادرات والجهود غير الحكومية.

لقد تعاظم دور الدولة في مجتمعنا المعاصر بالقدر الذي جعلها في العديد من النظم، لاسيما في البلاد النامية، السلطة المهيمنة، والمنسقة لكافة الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي قاد بعض المفكرين إلى القول أن هذا العصر هو عصر تدخل الدولة، نسبة لتدخلها المتزايد المتنامي في كافة شؤون المجتمع.

إن الدولة العصرية تنهض بوظائفها المتعددة والمتنوعة من خلال الإدارة الحكومية المتمثلة في مؤسساتها السياسية والتشريعية والقضائية والتنفيذية. ومن هنا تبرز الحقيقة الجوهرية، وهي أن السمة اللازمة والمميزة للدولة الحديثة هي أنها دولة مؤسسات بالقدر الذي أصبح فيه بناء الدولة وتأصيل سبل النمّو والتجديد الحضاري فيها يعتمد إعتمادًا أساسيًا على كفاءة، وشفافية، ونزاهة، وعدالة، وفعالية مؤسساتها.

وعلمًا بهذا الدور الأساسي المتميز للحكومة، وما ينتظمها من مؤسسات كأداة حركية للدولة العصرية في بلورة إرادتها المجتمعية، وتنفيذ سياستها العامة في مختلف شؤون المجتمع، فإن قدرات وإمكانات الدولة الآنية والمستقبلية رهينة بتأصيل حالة كفاءة وشفافية ونزاهة وفعالية دائمة ومنتظمة في كل مؤسساتها على تعددها وتنوعها. وما ذلك بالهدف اليسير التحقيق، لا سيما إذا تأملنا في تأثير عناصر متعددة تتجاذب سلبًا وإيجابًا هذه الحالة المأمولة في كفاءة وفعالية وشفافية الأجهزة الحكومية.

ونسبة لتنامي دور المؤسسات في مختلف أوجه الحياة العصرية فقد تضخمت البيروقراطية من جانب، وتضاءلت كفاءة وفعالية نظم المساءلة والمحاسبة من جانب آخر. وتعددت معوقات التنمية في معظم دول العالم الثالث.

وبرزت إلى موقع الصدارة قضية الفساد كمعوق أساسي لمشروعات التنمية. تشير إلى هذه الظاهرة السلبية الدكتورة هدى متكيس بقولها: [برغم تعدد معوقات التنمية في دول العالم الثالث، إلا أن قضية الفساد الإداري والسياسي تشغل موقعًا من مواقع الصدارة بما يحتم ضرورة مواجهتها للحد من آثارها السلبية المحتملة على المسار التنموي، وهو ما يستوجب بطبيعة الحال ضرورة التعرف على أسباب تفشي هذه الظاهرة في كثير من دول العالم الثالث، والنظر في مختلف استراتيجيات المكافحة، إلى جانب تقصي سبل العلاج ودور كل من الشفافية والمساءلة في هذا الشأن. ونتيجة خطورة ظاهرة الفساد تعددت الدراسات التي تناولتها بالفحص والتحليل، وتوصل معظمها إلى نتيجة هامة مؤداها أن استفحال الفساد يرجع في حد أحد جوانبه إلى احتكار القوة من قبل المسؤولين إضافة إلى تدني مستوى الشفافية وتراجع المساءلة. وعلى هذا النحو تتمثل معادلة الفساد على النحو التالي:

الفساد = احتكار القوة + الافتقار إلى الشفافية- المساءلة

وتظل الحقيقة قائمة إن الحكم الراشد والأداء الفعال للأجهزة الحكومية لا يأتي إلا بتحقيق المشاركة المجتمعية، وتأكيد الشفافية والمساءلة من خلال القانون، ومتابعة تنفيذها تطبيقًا وفعليًا بحيث لا تكون ظاهرة رسمية شكلية لا تعبر عن الواقع الفعلي. ووفقًا لهذا المنظور المتكامل فإن الحكم الراشد Good Governance يعني بالدرجة الأولى بالآليات والعلاقات والمؤسسات الفعالة التي تمكن كل المواطنين من تحقيق مصالحهم المشروعة وممارسة حقوقهم وواجباتهم. إن مؤسسات الحكم الراشد المتمثلة في: الحكومة والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، لا بد لها ان تكون متفاعلة متمازجة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لا يتأتى إلا بتأصيلها للظروف السياسية والتشريعية والاجتماعية الملائمة لعدالة توزيع الموارد[1].

1. مفهوم الفساد:

إن وضع تعريف شامل للفساد أمر صعب، إذ إن المجتمعات تختلف في تقييم مفهوم الفساد، فما يعد فسادًا في مجتمع قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر، وأدبيات الفساد واسعة ومتنوعة ومتعددة بتعدد ميادين البحث.

إن أكثر التعاريف شيوعا واستخداما هو (إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص) وهذا التعريف يشمل مدى واسعًا من السلوكيات مثل أية صيغة من السلطة الحكومية يمكن استغلالها لتحقيق منافع خاصة، وأية ممتلكات حكومية يمكن اختلاسها، وأي حقوق استعمال خاص للمعلومات يمكن استغلالها، فضلاً عن التماس الرشوة ومحاولة الحصول عليها، فالتعريف يتضمن الاختلاسات، والمتاجرة التي تحصل من قبل ذوي الاطلاع من الموظفين الحكوميين، والتطبيق الانتقائي للقانون وتجاوز التشريعات للمصلحة الخاصة.

إن التعريف السابق لا يعني أن الفساد موجود في القطاع العام فقط، بل إنه موجود في القطاع الخاص أيضا وبالأخص في المشاريع الكبيرة، إذ يوجد بشكل واضح في مجال الاقتناء والاستئجار كذلك، يوجد في الأنشطة الخاصة المنظمة بواسطة الحكومة. وإن إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص ليس بالضرورة أن تكون لمنفعة الموظف الخاصة، بل قد تكون لمنفعة حزبه أو قريبه أو أصدقائه أو عائلته.

وللفساد أشكال متعددة منها الاختلاس، والرشوة ، والاحتيال، والمحاباة، والإبتزاز، وإساءة حرية التصرف وغيرها من الأشكال [2].

أما مفهوم الفساد الإداري فهو "كل انحراف لسلطة العادلة، الممنوحة للموظفين عن الاهداف المقررة لها قانونيًا".

و هو كذلك: "القصور القيمي عند الأفراد الذين يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية التي تخدم المصلحة العامة".

ويمكن أن يعبر عنه "بكل ما تحرمه القوانين المهنية والقواعد الأخلاقية".

كما يمكن تعريفه: "استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو طبقة بطريقة تشكل انتهاكا للقانون أو معايير السلوك الأخلاقي الراقي".

ومن مجمل التعاريف السابقة يمكن القول أن الفساد الإداري هو: "استغلال سلطة الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بطرق غير مشروعة نظاميًا"[3].

2. أسباب الفساد:

ينشأ الفساد في البيئة التي يغلب عليها سيطرة السياسة العميقة وإطلاق يد المسؤول في ربط المميزات المالية والإدارية والترقيات للموظفين بيده يتفضل بها على هذا ويحرمها عن هذا مما يحولها إلى أوراق مساومة وضغط لخلق البيئة التي تتناسب مع توجهاته. وبهذا يعيد تشكيل ما يستطيع من الموظفين ويضرب بعضهم ببعض بما يكفل خدمة مصالح ذلك المسؤول على حساب مصلحة المؤسسة التي يعملون بها. لذا ينشأ الفساد في بيئة يغلب عليها ضعف

المنافسة وتكافؤ الفرص وغياب الرقابة الفاعلة. كدلك يعد غياب أو ضعف المؤسسات الرقابية، ومؤسسات المجتمع المدني لاعب رئيسي في تفشي ظاهرة الفساد في القطاع العام[4].

ثانيا: معالم لأوجه الفساد الدولي.

ليس من اليسير رصد وتحديد كل أشكال وألوان الفساد على الصعيد الدولي، علمًا بأن مخيلة المفسدين قادرة على ابتكار أساليب جديدة بغية اقتناص الفرص للكسب المادي غير المشروع. وتجدر الإشارة إلى أن معظم ممارسات الفساد على النطاق الدولي تدخل في إطار الجريمة المنظمة، باستثناء قطاع مشاريع الأشغال العامة والبناء التي تشترك في تمويلها وتنفيذها الشركات متعددة الجنسيات، والشركات الأجنبية بصفة عامة، وتدعمها الوكالات الدولية المتخصصة. لقد ظلت هذه المشاريع بالرغم من أنها أكثر القطاعات إثارة وجذبا للفساد، كما تشير تقارير منظمة الشفافية العالمية، خارج إطار ما اصطلح عليه على الصعيد العالمي بالجريمة المنظمة.

و الجريمة المنظمة على تعدد وتنوع أشكالها قد تنامت وتفاقمت وازدادت آثارها المدمرة عمقًا على كافة الأصعدة القطرية والإقليمية والدولية في ظل انتشار العولمة. يثبت ذلك أدم بيلوكس بقوله: [لقد نمت الجريمة المنظمة وتفاقمت تحت مظلة التطور التقني وانتشار العولمة. فالعديد من الدراسات الميدانية تظهر العلاقة الوثيقة بين انتشار الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي والتقدم المتصل في وسائط الاتصالات الالكترونية التي أتاحت وسهلت وسائل الاتصال بين المنظمات المنسقة والداعمة للجرائم الدولية. كما أعانت من جانب آخر منظمات الجريمة الدولية في سرعة نقل الأموال عبر الحدود بين الدول.]

إن القارئ لمقالة الدكتور فتحي سرور الموسومة: العولمة والفساد والجريمة المنظمة، يخلص إلى أنه يؤيد ذات الرأي الذي أثبته أدام بيلوكس، ويضيف إليه أن هناك ضرورة لإقامة نظام قانوني دولي جديد قادر على التعامل مع العلاقات الاقتصادية العابرة للأوطان: [إن دراسة العولمة والجريمة المنظمة تغطي مجالاً للواقع الحي. إنها اسهام في تحديد التحديات الجديدة للأمن والاستقرار داخل المجتمعات الوطنية وفي المجتمع الدولي والتي صاحبت النظام الاقتصادي المالي والتجاري الدولي الجديد وكذلك التطورات التكنولوجية الحديثة. وإذا كان المجتمع الدولي قد عرف الجريمة المنظمة خلال العهود الثلاثة الماضية وكانت الأمم المتحدة قد كثفت جهودها منذ أكثر من عشرين عامًا نحو تحقيق التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة إلا أن مناخًا جديدًا شجع على ارتكاب هذه الجريمة وهو العولمة التي اتصف بها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، فهذا النظام يختلف في طبيعته عن النظام الاقتصادي الدولي الذي ألفناه منذ سنوات طويلة. وإذا كانت العلاقات الدولية مستمدة بين الدول إلا أنها بدأت تأخذ نظامًا جديدًا يختلف عما ألفته من قبل، فلقد كانت الدول من قبل تتعامل مع غيرها من مواقع حدودها إلا أن تطور هذه العلاقات جعل هذه الحدود غير قائمة. فلم تعد تتعامل الدول مع بعضها من مواقع أوطانها بعد ان انكسرت الحواجز بين حدود هذه الأوطان، وأكثر من ذلك فقد أصبح العالم اليوم يمثل مجتمعا واحدًا بالنسبة للمعرفة في ضوء انتقالها السريع بواسطة الأقمار الصناعية والانترنت حتى أصبحنا اليوم نعيش في إطار حقيقة واحدة. لقد تعودنا في الماضي على التعامل مع نظم وطنية تحميها نظم قانونية داخلية ولكن الحال أصابه التبديل فلم تعد النظم القانونية الداخلية كافية لمعالجة بعض الموضوعات الوطنية بعد أن تشبعت العلاقات وأصبحت نسيجًا من حقيقة عالمية واحدة. ونشعر اليوم بضرورة إقامة نظام قانوني دولي جديد قادر على التعامل مع العلاقات الاقتصادية العابرة للأوطان يكون إطارًا قانونيًا يحكم مشروعيته الاقتصاد العالمي... إن الفساد قد أخذ أبعادًا تنذر بالخطر بسبب تحرير التجارة الخارجية والخروج بها إلى نطاق العولمة وإدخال التكنولوجيا الجديدة وإلى تنامي دور الشركات متعددة الجنسية.

وبالرغم من أنه ليس من اليسير رصد وتحديد كافة أوجه الفساد على المستوى العالمي ذات العلاقة بالجريمة المنظمة عبر الحدود، علمًا بأن هذه الأوجه في تنوع وتفاقم مستمر نتيجة لاستحداثات متجددة من قبل المفسدين، إلا

أننا نستطيع أن نخلص باستقراء الوضع الدولي حاليًا إلى أربعة أوجه تمثل المنظومة ذات الثقل الأكبر في الفساد العالمي المرتبط بالجريمة المنظمة وهي:

1- التجارة غير المشروعة في السلاح.
2- تجارة المخدرات.
3- الاتجار بالإنسان.
4- تبييض الأموال[5].

1. الفساد بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة:

حيث تكون البيئة مناسبة ينمو الفساد ويتكاثر، وحيث تكون البيئة طاردة، يتلاشى الفساد.

فالدول المتقدمة هي من يفقد الفساد عوامل استقراره، ومناخ تكاثره، بتسميمها عليه، وطرده منها، واضطراره إلى تلاشيه، لما لها من حساسية كبيرة، ومؤسسات فاعلة، في مقاومة الفساد ومحاربته، وهذه هي الشعوب المتقدمة.

أما الدول المتخلفة فهي لا تدري أولا معنى الفساد، ولا تفهم مدلول هذا المصطلح؛ لجهل مزمن في ذاكرتها، وتعاني من غياب المؤسسات الفاعلة في مكافحة الفساد، ومن تبلد في الحس الذاتي بخطورة الفساد، ومن فقدان المناعة منه، ووجود قابلية توطين الفساد، والتعايش معه في ذاتها، بحكم أنه في ظنها ونظرها القاصر، قدر محتوم لا مفر منه.

و من أهم الفروقات يمكن دكر ما يلي:

1- الفساد في الدول المتقدمة استثناء، أما في الدول المتخلفة، فهو قاعدة للسلوك الخاص والعام، بخاصة لدى الطبقة الحاكمة والمتحكمة .
2- النخبة في الدول المتخلفة أكثر ميلا للفساد وممارسة له، من ناحية الكم والكيف.
3- المواطن في الدول المتخلفة أكثر ميلا قبولا للفساد إذ يراه أمرا واقعا لا يملك تغييره، وربما لا يفكر في تغييره.
4- توجد في الدول المتقدمة مؤسسات وآليات لها القدرة على تتبع الفساد الذي تكشفه وسائل الإعلام، أو الأفراد، أو الجمعيات، وتقوم بمحاسبة المتورطين فيه، أيا كانت مواقعهم، وهو ما لا يوجد في الدول المتخلفة.
5- تشكل المنظومة القانونية سياجا ضد انتشار الفساد في الدول المتقدمة، في حين نجد تلك المنظومة مضطربة في الدول المتخلفة[6].

2. تعولم الفساد:

ما عاد بالإمكان استمرارية تبني تعريف البنك الدولي لماهية الفساد، الذي يعرفه بأنه: [استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصيته] فقد تجاوز الفساد، نتيجة للآثار السلبية المتعددة والمتنوعة للعولمة، هذا المفهوم المحدود. وأصبحت أشكاله ومراميه وآثاره على الصعيد العالمي ذات أبعاد سلبية عميقة على كافة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد كان وسيظل للعولمة وآلياتها المتعددة أثرها السلبي المباشر على تصاعد ظاهرة الفساد بمختلف أشكالها على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. يثبت ذلك الدكتور داود خير الله بقوله: [لعل نموّ الفساد وانتشاره على صعيد عالمي من أهم الآثار السلبية للعولمة. فالاكتشافات العلمية والتسهيلات التجارية بين الدول، والتي ترافقت مع الحد من الضوابط القانونية والإجرائية قد ساعدت على إطلاق مخيلة الشبكات الإجرامية على صعيد دولي، وسهلت لها إمكانية تحقيق الثراء عن طريق أعمال غير مشروعة. فقد اخترقت ظاهرة الفساد التي كانت سائدة في دولة أو دول

معينة الحدود الدولية مستفيدة من الفرص الملائمة التي تجعل احتمالات الاحتفاظ بثمار العمل الاجرامي تفوق احتمالات العقاب الرادع عليه].

إن عالم اليوم أصبح كقرية كونية، تعيش نتيجة لثورة الاتصالات والمعلومات في تبادل وتكامل حيّ ليس على مدار اليوم أو الساعة بل على مدار الثانية. وما عاد بإمكان دولة أن تعيش كجزيرة منعزلة بمعزل عن تأثير التحولات والتغييرات العالمية. لقد تعولم كل جانب من جوانب الحياة، وأصبح الترابط والتأثير الاقتصادي ملحوظًا بدرجة أكبر وأوضح مما كان عليه في عقود ماضية. ويتضح ذلك كما يشير باتريك جلين وآخرون، في مقالتهم الموسومة تعولم الفساد في ثلاثة متغيرات متصلة ببعضها اتصالا عضويًا ولها أكبر الأثر في تنامي ظاهرة الفساد وهي: [أولاً، يزيد توسيع التكامل الاقتصادي العالمي وتعميقه من احتمال شيوع آثار الفساد في الاقتصاد العالمي بأكمله، وتردد أصداؤها خلاله... وتحد إمكانيات النفاذ المتزايدة من الحدود الوطنية من مجال تطبيق الولاية القضائية الوطنية، وتجعل عزل الاقتصادات أو السياسات الوطنية عما حولها، أي فصل المحلي عما هو دولي، مستحيلاً. وثانيًا، يعمل بزوغ نظام مالي دولي متشابك الكترونيا على زيادة فرص الفساد بشكل ملحوظ، وعلى صعوبة السيطرة عليه، وعلى الأضرار التي يحتمل أن يلحقها. وثالثًا، حدثت زيادة لافتة للنظر في عدد التحالفات التعاونية الاستراتيجية، داخل البلدان وعبر الحدود على حد سواء. وفي كثير من القطاعات الاستراتيجية، يمثل الاقتصاد العالمي الناشئ شبكة عالمية معقدة من الاتفاقات فيما بين الشركات.

ويزيد الطابع الارتباطي لهذه التحالفات من صعوبة ممارسة كل المديرين وصناع السياسات العامة للسيطرة إلى حد كبير.

وتعضيدًا لهذا الرأي الذي يوضح أثر التكامل على احتمالات استثراء الفساد يقدم باتريك جلين مثالاً واقعيا عن دور بعض الشركات المتعددة في تنامي ظاهرة الرشاوي: [فيما عدا الولايات المتحدة الامريكية –التي جرمت هذا الأسلوب من (20) سنة مضت-تعرض الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان الصناعية الرشاوي بشكل معتاد على المسؤولين في الدول النامية كوسيلة للفوز بصفقات الأعمال. ولا يسمح الكثير من الدول المتقدمة بتلك الرشاوي من الناحية القانونية فحسب، وإنما يسمح للشركات أيضًا بخصمها باعتبارها نفقات مشروعة لتصريف الأعمال. ولا يعتبر ذلك مثالاً للفساد واسع الانتشار وشنيعًا فقط، وإنما يعتبر أيضًا ممارسة تشجع بها البلدان الصناعية، فعليًا، على الفساد في العالم النامي وتساهم فيه].

إن تعولم الفساد قد وسع دائرة انتشاره وآثاره السلبية في معظم الدول، في القطاع العام وفي القطاع الخاص الذي ظل يزداد نفوذًا وأثراً في السياسات العامة المالية والاقتصادية نتيجة لسياسات الانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها حاليًا معظم الدول العربية. ونتيجة للتنامي المطرد لممارسات الفساد، فقد ظل مردود التشريعات العربية الهادفة لتحجيمه ذات مردود عملي محدود وغير مواكب لموجة العولمة المتصاعدة. ويبدو جليًا أن العقبة الأولى التي تحول دون فعالية التشريعات العربية الحالية في مكافحة الفساد متمثلة، كما يثبت د. عادل عبد اللطيف في: [إن آليات ضبط الفساد ليس لها كيان مادي موحد، فهي عبارة عن مجموعة من القوانين والقرارات والأنظمة المبعثرة بشكل أساسي بين القانون الإداري، والقانون المصرفي، والقانون المالي والضريبي، والقانون الجزائي، بالإضافة إلى السياسات التي تدعمها، والمؤسسات المتعددة التي ترعى تطبيقها وتفسيره. وبالتالي فإن النظر في مدى فعالية هذه المنظومة المعقدة، وفي قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد العالمي الجديد، يحتم علينا البحث في مدى تواجد نصوص مكافحة

الفساد في التشريعات العربية أولاً، ومن ثم الانطلاق إلى البحث في جدية تطبيقها وقدرتها، في ظل إطاريها الإجرائي والمؤسسي الحاليين، على مكافحة الفساد، ولا سيما بموجهه الجديد المتعولم].

واستشعاراً لظاهر تعولم الفساد وتأثيراتها السلبية على كافة ميادين الحياة المادية وغير المادية، وعلى المستويات القطرية والإقليمية والدولية، فقد عنيت ثلاث منظمات دولية، وأبدت إصرارًا بينًا على مكافحته. تلك المنظمات الثلاث هي:

1- منظمة الأمم المتحدة.

2- منظمة الشفافية الدولية transparency International

3- البنك الدولي.[7]

و على سبيل المثال فقد ظلت منظمة الشفافية الدولية داعية لمواجهة الفساد بابتكار واستخدام كل السياسات والنظم والتدابير، مع العناية بشكل خاص بالمقاومة من خلال:

1- إنشاء التحالفات بمشاركة كل الاطراف المتمثلة في الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وعملها معًا من خلال أفرع قومية National Chapters بهدف بناء النظم والتدابير التي تقاوم الفساد.

2- السعي الجاد والمستمر لزيادة الوعي القومي والعالمي عن طريق المعلومة التي تبرز التأثير السلبي للفساد على كافة القطاعات.

ثالثا: الآثار الاقتصادية للفساد.

إذا كانت آثار الفساد تختلف وفقا لطبيعته ودرجته، فإن أولى الآثار السلبية للفساد هو صرف انتباه القائمين عليه بعيدا عن الأهداف الحقيقية للجهاز الإداري الذي يعملون به وبالتالي الاخفاق في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها هذا الجهاز، وفي تلبية احتياجات المواطنين مما يخلق نوعا من التذمر والسخط وعدم الثقة. إن آثار الفساد تلقي بأوزارها على كاهل الخزينة العامة بسبب هدر المال العام، وفي ظل هذا المناخ الإداري والمالي الفاسد تصبح المبادئ والأخلاقيات الوظيفية دون احترام والالتزام المطلوب. وبالإضافة إلى دور الفساد في إضعاف التنمية الاقتصادية وانعكاساته على المستوى الاجتماعي والسياسي، مما يؤثر سلبا على منظومة الأخلاق والقيم في المجتمع، إن الفساد يلعب دورا كبيرا في حرمان الدولة من الكفاءات المهنية المؤهلة التي ستضطر إلى العزوف عن الخدمة العامة، وقد تضطرها الظروف أحيانا إلى الهجرة للخارج، ومن مظاهر الآثار السلبية للفساد التالي:

- رفع تكاليف المشاريع نتيجة الرشوة والعمولات.
- ارتفاع نسبة البطالة والتضخم، والفقر والمهمشين اجتماعيا.
- إعاقة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ظهور نشاطات غير انتاجية أو ما يعرف باقتصادات الظل (المتاجرة بالتأشيرات والفيزا).
- يؤدي الفساد إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من الانفاق على المشاريع وليس أقصى نفع ممكن.
- الضعف النسبي للإنفاق على المشاريع الاستثمارية وإهمال المناطق النائية.
- التشكيك في فعالية الأجهزة الحكومية.
- تركيز الثروة في أيدي قلة من المجتمع مما يحرم الآخرين من الانتفاع بموارد البلاد المالية والاقتصادية، وهذا الحرمان تعطيل لطاقات يمكن الاستفادة منها.
- تدهور القيم الاجتماعية والأخلاقية مما يشكل خطرا على السلم الاجتماعي.
- يضعف الشعور الوطني والانتماء إلى الدولة.
- يسهم بتردي الخدمات المقدمة للمواطن على مستوى التعليم، الصحة، النقل...إلخ.

تسرب اليأس والاحباط إلى النفوس، مما ينعكس سلبا على العمل والابداع.[8]

1. تأثير الفساد في النمو الاقتصادي:

تتباين الآراء النظرية المطروحة حول تأثير الفساد في النمو الاقتصادي فبعض الاقتصاديين يعتقدون أن للفساد تأثير سلبيًا في النمو الاقتصادي بسبب دوره في خفض معدلات الاستثمار. فالفساد يعد تكاليف اضافية تشبه الضرائب يتحملها رجال الأعمال كما يعمل على وضع الحواجز في طريق تنفيذ الأعمال التجارية، وذلك أن الفساد يؤدي إلى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين حول قرارات الاستثمار التي يتخذونها. ويؤدي فضلا عن ذلك إلى خفض تدفقات رأس المال الأجنبي لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر. كما ويفضي إلى سوء توزيع الموارد وسوء توزيع الانفاق العام كما ويتسبب الفساد في تشويه بنية الانفاق الحكومي وزيادة هذا الانفاق على حساب الانفاق الخاص، وانخفاض الانفاق على الصحة والتعليم.

في المقابل هناك آراء أخرى تعتقد أن للفساد تأثيرا موجبًا في النمو الاقتصادي ويدعمون وجهة نظرهم هذه بالرشوة التي تدفع إلى الموظفين في الكثير من المؤسسات وهم يرون بأن الرشوة تعد كالزيت الذي يسهل عمل المحرك، فالرشوة التي تدفع إلى الموظفين الحكوميين من قبل المستثمرين لقاء الموافقة على طلباتهم في إقامة مشاريعهم تعد مفيدة، لأنها تقضي إلى تقليل تكاليف الانتظار التي يتحملها رجال الأعمال، والتأخير الحاصل بسبب الروتين والتعقيد الوظيفي في الحصول على تلك الموافقات. وبالنتيجة فإنها تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتنشيط النمو الاقتصادي.

إن جهودا كثيرة قد بذلت لتقصي تأثير الفساد على النمو الاقتصادي من خلال الدراسات التجريبية التي أجريت في هذا المجال.

وجد لايت وويدمان (1999) وكذلك بويرسون (1998) تأثيرا موجبا للفساد في النمو الاقتصادي.

في حين أن كلا من كناك وكيفير (1995) ودافودي وتانزي (2001) وجدوا أدلة قوية على التأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي (مشار إليهما في Lambodddroff، 6، 2005)

بينما لم يجد برونتي آخرون (Bruntti et al, 1998,369) في بحثهما تأثيرا معنويا للفساد على النمو الاقتصادي. أما عبد ودافودي (Abed and Davoodi, 2002, 507) فلم يجدا تأثيرا معنويا للفساد في النمو الاقتصادي باستخدام بيانات

المقطع العرضي لخمس وعشرين دولة من الدول المتحولة عندما أخذا بالاعتبار مؤشر النجاح في الإصلاحات الهيكلية متغيرًا تفسيريًا إلى جانب متغير الفساد.

استخدم موو (2001) بيانات المقطع العرضي لخمس وأربعين دولة فوجد أن للفساد تأثيرا سلبيا ومعنويا في النمو الاقتصادي، وقد تضمن نموذجه القياسي كلا من مستوى الناتج المحلي الاجمالي، ونمو السكان، والحقوق السياسية كمتغيرات تفسيرية لسلوك النمو الاقتصادي. لكن عندما أضاف متغيرات تفسيرية أخرى إلى النموذج هي نسبة الاستثمار، ومستوى الاستقرار السياسي، وتكوين رأس المال البشري، أصبح تأثير الفساد غير معنوي، وقد عزا ذلك إلى التداخل الخطي مع تلك المتغيرات. وقد استنتج أن هناك قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة يؤثر فيها الفساد في النمو الاقتصادي. فنصف تأثير الفساد في النمو يأتي بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على الاستقرار السياسي، في حين أن أكثر من 20% يأتي خلال تأثيره في نسبة الاستثمار، وإن 15% يأتي من خلال تأثيره السالب على تكوين رأس المال البشري، والمتبقي هو التأثير المباشر.

و بعيدا عن الأطروحات النظرية التي تتضمنها الأدبيات الاقتصادية حول طبيعة التأثير الذي يتركه الفساد في النمو الاقتصادي، فإنه يمكن القول إن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي يتباين من اقتصاد لآخر. والبحوث في هذا النطاق تتحدث عن عدد من الفرضيات التي تفسر هذا التباين في التأثير إلا أن الأبرز منها هي فرضية تباين كفاءة مؤسسة الحكم.

من الاقتصاديين من يجد أن النقص الأساسي للدراسات النظرية في مجال الفساد هو إهمال العلاقة بين الفساد والنمو المعتمد على البيئة المؤسساتية وإن دراسة تأثير الفساد في مجتمع ما لا يمكن أن يتم من دون الأخذ في الحسبان الإطار المؤسساتي الخاص بذلك المجتمع فالفساد له تأثيرات مختلفة في الأوضاع المؤسساتية المختلفة، ومن هنا فتأثيرات الفساد في الاقتصاد يمكن أن تكون مختلفة من مكان إلى آخر، ومن وقت إلى آخر وإن دراسة الفساد من دون مراعاة التفاعل المتبادل بين الفساد والمؤسسات تعد عملية غير دقيقة، وقد تقود إلى استنتاجات خاطئة لهذا لا بد من إعطاء دور مهم للمؤسسات في تحديد أثر الفساد في النمو الاقتصادي فالمؤسسات تعمل على تخفيض حالة عدم التأكد عن طريق تأسيس تركيب ثابت ومستقر للتفاعلات البشرية، إذ تهيئ الإطار الضروري للتعاملات التجارية والتعاون بين أفراد المجتمع والتي لا يمكن لهذه التفاعلات أن تحصل أو أنها قد تحصل بصعوبة في حالة غياب المؤسسات .

وتشكل المؤسسات النظام الاجتماعي والسياسي والقانوني والاقتصادي للمجتمع، فالمؤسسات هي قواعد اللعب في المجتمع، وهي القيود التي تشكل التفاعلات البشرية، كما أنها تنظم الدوافع في المبادلات البشرية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية .

وبغياب المؤسسات يوصف العالم بعدم التأكد وسترتفع عندئذ كلف المبادلات بما يؤدي إلى التقليل من كفاءة الأنشطة الاقتصادية. من هنا تنشأ الحاجة إلى دور المؤسسات التي تمكن الأفراد من العمل في بيئة يمكن عن طريقها التنبؤ بردود أفعال الآخرين بما يؤمن تخفيض حالة عدم التأكد وتكاليف المبادلات.

وضع اقتصاديو البنك الدولي طريقة لبناء مؤشرات تجميعية لمؤسسات الحكم استنادا إلى بيانات مستقاة من وكالات متخصصة بمراقبة جوانب متنوعة لمؤسسة الحكم تغطي عددا كبيرا من دول العالم وانطلاقا من الحكم بوصفه التقاليد والمؤسسات التي تمارس بوساطتها السلطة في بلد ما فإن أهم جوانب مؤسسة الحكم تشمل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002، 106-108) و (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, Governance Matters 2009 World Bank, 2, 1)

1- التعبير عن الرأي والمساءلة (Voice and Accountability) يقيس هذا المكون مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.
2- الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence) احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.
3- فعالية إدارة الحكم (Government Effictiveness) نوعية الخدمات العامة وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية ونوعية إعداد السياسات.
4- نوعية الأطر التنظيمية (Regultory Quality) قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.
5- سيادة القانون (Rule of law) يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقيد بها بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.
6- السيطرة على الفساد (Control of Corruption) يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة[9].

2. أثر الفساد في التنميةالاقتصادية:

- **الفساد والاقتصاد:** يأتي الفساد الاقتصادي قرينا للفساد السياسي، والقضائي ولصيقا بهما، إلى حد يتعذر الفصل بينهم، إذ كل فساد سياسي يؤدي بالضرورة إلى فساد اقتصادي يؤدي إلى فساد قضائي ثم انهيار اقتصادي، وكل فساد اقتصادي يؤدي إلى فساد قضائي ثم انهيار سياسي، وكل فساد قضائي هو هدم للعدالة، ومن هنا إن مكافحة الفساد في أحد هذه الدوائر هو أمان للآخر وتجنب لآثاره.
- **التنمية والاقتصاد والأمن** ولأن الاقتصاد هو أحد الاعمدة التي تبنى عليها التنمية الوطنية، من المهم معرفة معناها وعلاقتها بالأمن والاقتصاد.

يقول وزير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيسين جون كينيدي، وليندون جونسون، روبرتماكنمار في كتابه (جوهر الأمن): إن "التنمية تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إنها تعني مستوى معقول للمعيشة، وكلمة معقول هنا تحتاج إلى تعريف دائم، فما هو معقول في المراحل الاولى للتنمية، يصبح غير معقول في أي مرحلة تالية، وكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وعندما ينظم الناس في أي دولة مواردهم الإنسانية والطبيعية، ليوفروا لأنفسهم ما يحتاجون إليه وما يتوقعونه من الحياة، ويتعلمون أن يوفقوا في سلام، بين المطالب المتنافسة، في ظل الصالح القومي الأوسع، عندئذ تقل الحاجة المأساوية للرجال اليائسين إلى الالتجاء إلى العنف، كي يحققوا متطلباتهم الملحة للعيش الكريم".

- **الأمن والعدالة في التنمية:** وإذا كان من ضروريات التنمية الوطنية العدالة، فإن العدالة في التنمية شرط الأمن في الدولة ومن هنا نجد يقول: "الأمن من نتائج العقل، والخوف من نتائج ما ليس بعدل".

وغياب العدل يعني حلول الفساد، فكما يقول الماروردي: **"ليس شيء أسرع في خراب الأرض، ولا أفسد لضمائر الخلق من الجور، لأنه ليس يقف على حد، ولا ينتهي إلى غاية، ولكل جزء منه قسط من الفساد حتى يستكمل".**
غياب العدالة عن السياسات التنموية يعني فسادا، ويعني في نهاية المطاف ثورة، وفقدان أمن، كما هو حادث الآن، فقد أثبتت بعض الدراسات أن وراء ثورات الربيع العربي فساد الطبقة الرأسمالية الانتهازية، التي تضخمت ثروتها على حساب الطبقة الوسطى والفقيرة، حيث أخذت الطبقة الوسطى تتلاشى شيئا فشيئا، ينضم أعداد منها إلى

الطبقة الفقيرة، وهذا من سوء توزيع الثروة، نتيجة هذا الفساد في تداولها، ففي مصر مثلا حسب دراسة التي نشرتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية "كان سكان الريف المصري يعانون الفقر بدرجة أكبر من سكان المدن، حيث يضم الريف 56% من السكان، لكن 78%منهم فقراء. وتبلغ نسبة الفقر 53% لكنها ترتفع 65% في ريف الصعيد، كما أنها تبلغ 26% في الحضر، لكنها ترتفع أيضا إلى 34% في حضر الصعيد، ويعكس هذا تحيز السياسات الاقتصادية في مصر التي أهملت الصعيد بصفة خاصة، سواء من حيث توجيه الاستثمارات العامة والخاصة، أو من حيث توفير الخدمات، وجعلته طاردا للسكان... وقد قدرت الأراضي التي استولى عليها كبار أعضاء الحزب الحاكم السابق في مصر بنحو 16 مليون فدان، وهو ما يوازي في مساحته مساحة 5 دول عربية هي: فلسطين، الكويت، لبنان، البحرين وقطر مجتمعة.

هذا الخلل الكبير في التنمية، وهذا الفساد الأكبر فيها، من البديهي أن يؤدي إلى ثورة عارمة، وهو ما حدث أيضا في تونس "ويشير تقرير لمركز جلوبال وتنس Global Witness التابع لمنظمة تحمل الاسم نفسه، وتتخصص في مجال مكافحة الفساد... إلى أن المدة التي أعقبت عام 1990م، شهدت كبريات الفرص لكبار المسؤولين في عدد من الدول العربية، للحصول على ثروات غير شرعية، وذلك بسبب عمليات الخصخصة الواسعة التي جرت في تونس ومصر وليبيا[10].

رابعا: واقع الفساد المالي والإداري.

رغم السرية التامة التي ترافق أعمال الفساد من تمويه وتحايل لإخفائها، إلا أن ما ظهر منها وأمكن كشفه يدل على مدى اتساع رقعتها وتنوعها واختراقها لأغلب المستويات المالية والإدارية. فليس هناك أي منطقة محصنة ضد الفساد، هذا ما تقوله منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي الذي صدر بتاريخ 17 نوفمبر 2009، محذرة من أن حجم الفساد حول العالم والذي يشمل الرشاوي، والغش والتلاعب بالأسعار بالإضافة إلى الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات العامة والهيئات الحكومية، و الدولية يكلف الدول مليارات الدولارات مما يهدد تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

وترى المنظمة أن البلدان التي تعاني من نزاعات وتصدع في بعض آليات الحكم هي البلدان التي يستشرى فيها الفساد على نطاق واسع، إذ عندما تضعف مؤسسات الدولة يخرج الفساد عن نطاق السيطرة ومن ثم تهدر الموارد العامة. وقد قدر تقرير الأمم المتحدة حجم الأموال العامة التي تتعرض للنهب والاختلاس بسبب فساد الأنظمة في العالم إلى أكثر من (1,5 ترليون دولار) سنويا. ويتم تحويل هذه الأموال إلى حسابات شخصية أو ودائع سرية في الخارج. وأكد البنك الدولي في تقريره أن كلفة الفساد العالمي تتراوح ما بين (1- 1,6 ترليون دولار سنويا) وهو ما يعادل 3-5% من حجم الاقتصاد العالمي. وورد في تقرير منظمة الشفافية الدولية، أن الفساد في قطاع المشتريات العمومية يزيد تكاليف الدولة عبر العالم بنسبة تتراوح ما بين (20-25%).

وفي القارة الافريقية وحدها تقدر الخسائر بسبب الفساد بأكثر من (148 مليار دولار سنويا) عام 2002. وأن أكثر من (400 مليار دولار) سرقت من افريقيا وحدها. وبالنسبة لتكلفة الفساد في العالم العربي أشار تقرير البنك الدولي عام 2005 أنه بلغ أكثر من (300 مليار دولار)، بمعنى أن تكلفة الفساد في العالم العربي يؤدي إلى ضياع حوالي 20 مليون فرصة عمل سنويا!!؟

لقد أصبح الفساد المالي والإداري جزء لا يتجزأ من النظام السياسي والاقتصادي على مستوى العالم ممثلا في التحالف الخفي بين رجال المال والسياسة والمافيا. وقد أدى كشف بعضها إلى اسقاط حكومات ووزراء ومسؤولين كبار، كما حدث في فرنسا، إيطاليا، اليابان وأمريكا، روسيا، الصين، الفلبين...إلخ. فمثلا أعلن وزير خارجية اليابان السيد (سيجي مايهار) استقالته بعد اقراره بتلقيه 450 يورو ، وأعلن عن استقالته والاعتذار للشعب الياباني

(الاقتصادية مارس 2011) وفي كندا استقال وزير الهجرة بسبب انفاقه مبلغ 138 دولار على غذاء عمل (الاقتصادية 4386 14/9/1426).

أما على مستوى العالم الثالث فالواقع هو النقيض تماما. فمن المفارقات العجيبة أن الثروة هي السبيل للوصول إلى الحكم في الدول الصناعية، أما في دول العالم الثالث فإن السلطة هي المدخل لتحقيق الثروة.

أما على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، فرغم التراجع المحدود في ترتيبها من حيث مستوى الشفافية بموجب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2011 عما كان عليه عام 2010 حيث حققت قطر المستوى 22 مقابل 19 والإمارات 30 مقابل 28، عمان 50 مقابل 41، البحرين 46 مقابل 48، المملكة العربية السعودية 57 مقابل 50 واستقرت الكويت على مستوى 54 من بين دول العالم، فإن هذا لا يعني تراجع الشفافية بتلك الدول بقدر ما يعني إعادة ترتيب الدول نتيجة أن بعضها أسرع في التعافي من البعض الأخر.

ما هو مؤشر مدركات الفساد؟

أُطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح أحد أهم إصدارات منظمة الشفافية الدولية وأبرز المؤشرات العالمية لتقييم انتشار الفساد في القطاع العام. ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية نتشار الفساد من خ ل تصنيف البلدان في مختلف أنحاء العالم. وللحصول على المزيد من المعلومات ،

ففي فبراير 2018 أصدرت منظمة الشفافية الدولية **مؤشر مدركات الفساد** الذي يتزامن مع الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المنظمة. ويكشف هذا المؤشر عن معلومات تبعث على القلق، فعلى الرغم من مساعي محاربة الفساد في مختلف أنحاء العالم، إلا أن جهود معظم الدول تبقى متعثرة.فرغم ا التقدم الذي أحرزته عدة بلدان في هذا المجال للسنوات الست الماضية كان محتشما، إن لم يكن منعدما. وا دهى من ذلك أن التحليل المفصل لنتائج المؤشر قد كشف أيضا عن أن معظم البلدان التي تتدنى فيها مستويات حماية الصحافة والمنظمات غير الحكومية هي التي تتصدر أعلى معد ت الفساد(www.transparency.org/cpi2017 .للاطلاع أكثر على الموضوع)

ويتولى المؤشر تصنيف **180** بلدا وإقليما وفقا لمدركات انتشار الفساد في قطاعها العام استنادا إلى آراء الخبراء والمسؤولين في مجال الاعمال، وذلك حسب مقياس يتراوح بين 0 و100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الاكثر فسادا في حين تمثل النقطة 100 البلدان الاكثر نزاهة. وتوصل المؤشر هذه السنة إلى أن أكثر من ثلثي البلدان قد حصلت على درجة تقل عن 50 نقطة، حيث أن معدل الدرجات بلغ 43 نقطة.

وخلال السنوات الست الماضية، شهدت عدة بلدان تحسنا ملحوظا لدرجتها وفقا للمؤشر، ومنها الكويت ديفوار والسنغال والمملكة المتحدة، في حين تراجعت درجة عدة بلدان أخرى، من بينها سوريا واليمن وأستراليا.

وقد حققت نيوزيلندا والدنمارك هذه السنة أعلى الدرجات، حيث حصلتا على درجتي 89 و88 نقطة تباعا. ومن جهة أخرى، حصلت سوريا وجنوب السودان والصومال على أدنى الدرجات وهي 14 و12 و9 تباعا. وعلى مستوى المناطق، أُسند أفضل معدل لمنطقة أوروبا الغربية، حيث بلغ معدل درجاتها 66 نقطة. أما عن المناطق التي حصلت على أسوأ الدرجات فهي كل من إفريقيا جنوب الصحراء (معدل الدرجات:32 نقطة) وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (معدل الدرجات: 34 نقطة)

للفساد دور في التضييق على المجتمع المدني

بحثت منظمة الشفافية الدولية أيضا في العلاقة بين مستويات الفساد والحرية التي تخول لمنظمات المجتمع المدني العمل والتأثير على السياسات العامة. بين التحليل، الذي استند إلى معطيات من **المشروع العالمي للعدالة**، أن معظم البلدان التي حصلت على درجات ضعيفة على مستوى الحريات المدنية تسجل بدورها مستويات عالية من انتشار الفساد.

وتقول موريرا:"تستخدم بعض الحكومات شتى الوسائل لاخماد صوت الساعين لمكافحة الفساد، من حمات تشهير ومضايقات إلى دعاوى قضائية وإطناب في البيروقراطية وا جراءات ا دارية معقدة." وأضافت قائلة: "ندعو هذه الحكومات التي تتستر وراء فرض قوانين تقيد الحريات أن تتراجع عنها على الفور وأن تفسح المجال لمشاركة المكونات المدنية".

ومن بين أمثلة المفزعة على تضييق الخناق على المجتمع المدني في أوروبا الشرقية، مثال هنغاريا التي تراجعت درجتها بعشر نقاط على المؤشر خلا ل السنوات الست الماضية، حيث انتقلت من 55 نقطة سنة 2012 إلى 45 نقطة سنة 2017. وصدر مؤخرا مشروع قانون في هنغاريا قد يؤدي، في صورة تمريره، إلى تقييد عمل المنظمات غير الحكومية وإلى طمس طابعها الخيري. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تداعيات كارثية على عدة جمعيات في المجتمع المدني والتي تعاني أص من التضييق المفروض عليها بموجب قانون سن سابقا وأدى إلى وصم المنظمات غير الحكومية بناء على هياكلها التمويلية[11].

وفي هذا المناخ لم يعد الفساد والعلاقات الشخصية مجرد ظاهرة توجد في المعاملات من حيث لآخر كما هو الوضع في الكثير من المجتمعات، وإنما أصبحا في حالات كثيرة أساسا للتعامل وبديلا للنظام بل ومعيارا للعلاقات الاجتماعية الناجحة. لقد تم استغلال المنصب لإيصال أشخاص لا يملكون الخبرة الكافية إلى تولي مناصب حساسة تسببوا من خلالها بهدر الأموال، وتضييع الكثير من الفرص، وخسارة العمل من أهل الخبرة والكفاءة، وإضعاف هيبة النظام، وأداء الوزراء والمؤسسات العامة[(12)].

الخاتمة:

شهد العالم منذ منتصف القرن الماضي اتساعا لدائرة الفساد، وازدياد حلقاته، وترابط آلياته، وعمق تأثيره السلبي على كل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وفي مختلف الأصعدة القطرية والإقليمية والدولية، وهذا يعود لنتائج العولمة وهذا يتبين من خلال نتائج الدراسة التالية:

1- من خلال تحليل ظاهرة العولمة أنه توجد علاقة عكسية بين قوة العولمة في الدولة وبين مستوى ودرجة الفساد السياسي والاقتصادي، كلما زادت مؤشرات العولمة في الدولة، قلت درجة الفساد فيها مما ينفي الفرضية الموضوعة في بداية الدراسة؛

2- إلا أن وجود بعض الحالات الخاصة يجعل لكل دولة خصوصيتها فيما يتعلق بأسباب الفساد ومنه لا بد أن يشمل بتحليل واقع الفساد كافة العوامل في دولة ما. فبوجود متغيرات وسيطة تلعب هذه الأخيرة دورًا في مجال تأثير العولمة على الفساد (كمستوى الديمقراطية ومتوسط دخل الفرد، نشاط الشركات متعددة الجنسيات، تسهيلات النظام المالي والتكنولوجي الذي يزيد من صعوبة اكتشاف ممارسات الفساد).

الاقتراحات: ومنه يمكن وضع والاستعانة بأربعة محاور أساسية تشكل خطة لمواجهة الفساد العالمي بكل أشكاله:

1- بناء منظومة النزاهة على مستوى المجتمع من خلال:

أ- العمل على توافر بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية تؤدي في إطارها الخدمات دون تدخلات غير مرغوب فيها.

ب- تفعيل دور المجتمعات المهنية مثل الغرف التجارية والإتحادات الصناعية والجمعيات الرقابية لمباشرة دورها الرقابي وتأمين النزاهة في كل الممارسات.

2- بناء وتطوير الأنظمة والتدابير الإدارية الداعمة للنزاهة والعدالة.

أ- مراجعة القوانين لإجراء التعديلات التشريعية والإدارية لتعزيز نظم المسائلة القانونية والمالية والإدارية للحد من فرص الفساد.

ب- تبسيط الإجراءات وتفادي التعقيدات والقيود البيروقراطية.

3- إنشاء المؤسسات المستقلة الهادفة لمواجهة ومكافحة الفساد الإداري: (كمؤسسة الرقيب الإداري "مكتب الإدعاء العام والتحقيق في الشكاوي" التي قامت به السويد عام 1809).

4- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية وتبني رؤى المؤسسات الدولية الهادفة لمواجهة الفساد العالمي. فمن الضروري أن تعنى الدول العربية باستراتيجيات هذه المؤسسات وما يماثلها من مؤسسات إقليمية على المستوى العربي والإفريقي لزيادة قدراتها وإمكاناتها وإثراء تجاربها في مواجهة الفساد العالمي.

الاحالات و المراجع:

[1]- حسن أبشر الطيب،(2005): أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي، ورقة علمية مقدمة في الندوة العلمية حول التخطيط الأمني لمواجهة الفساد العالمي، الرياض،ص ص 7-9.

[2]- مفيد ذنون يونس، عدنان دهام أحمد، (2012): أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، مجلة تنمية الرافدين، العدد 109، مجلد 34، جامعة الموصل، ص ص 189-190.

[3]- فلاق محمد، عدو سميرة، (2015): دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري –تجارب دولية-، مجلة الردة لاقتصاديات الأعمال، العدد 01 (2015)، ص18.

[4]- عبد الرحمان بن راشد العبد اللطيف، الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري، ص ص13-14.

[5]- حسن البشر الطيب، أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي،مرجع سبق دكره، ص ص16-14

[6]- جلال الدين محمد صالح، أثر الفساد على الأمن العربي، ملتقى مكافحة الفساد، ص ص 10-11. (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 15، 16 مارس 2017).

[7] حسن أبشر الطيب، مرجع سبق دكره ، ص 9-10

[8] عبد الرحمن بن راشد العبد اللطيف، مرجع سبق دكره، ص ص 21-22

[9]- مفيد ذنون يونس، عدنان دهام أحمد، أثر الفساد فيالنمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص ص 190-193.

[10]- جلال الدين محمد صالح، مرجع سبق دكره، ص ص 16-17

[11] Site d'internet : https://www.transparency.org/news/pressrelease/2017_Corruption_Perceptions_Index_Press_Release_AR

تاريخ الاطلاع: 28-03-2018

[12]- عبد الرحمان بذر راشد العبد اللطيف،مرجع سبق دكره ص ص 16-20.بتصرف